رقم الوثيقة : AFR 52/019/2008
27 نوفمبر/تشرين الثاني 2008

الصومال : ينبغي على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة للمساءلة وإقامة العدل

رحبت منظمة العفو الدولية اليوم بالدعوة التي أطلقتها أطراف المفاوضات الجارية في جيبوتي حول الصومال لتشكيل لجنة تحقيق دولية في جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الصومال وإنشاء محكمة خاصة في نهاية الأمر للتحقيق مع المسؤولين عنها ومقاضاتهم.

وقد اتفق ممثلو الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال الذي يتخذ من جيبوتي مقراً له على آليات العدالة هذه يوم الأحد الموافق في 23 نوفمبر/تشرين الثاني : وفيما بعد ستحدد مجموعة شكلتها الأطراف الصلاحيات ونطاق العمل المحددين للجنة التحقيق والمحكمة الخاصة لمحاكمة المتهمين بارتكاب فظائع.

ومن الضروري أن تعقب هذا الاتفاق إجراءات عملية سريعة. ولن يكون من السهل إجراء هذا التحقيق لأن الوضع في الصومال متفجر للغاية. بيد أن هذا الاتفاق يتيح فرصة لتحطيم جدار الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال. وهذا الصمت وانعدام المساءلة هما اللذان سمحا بتفشي هذه الانتهاكات – ومن ضمنها أنشطة إجرامية مثل احتجاز الرهائن وأعمال القرصنة – في الصومال.

ويستمر الانفلات القانوني في الصومال في التسبب بعمليات قتل يومية واغتصاب ومضايقة. كذلك أدى إلى التهجير القسري لأكثر من 1,1 مليون نسمة منذ يناير/كانون الثاني 2007. ويجب على المجتمع الدولي اغتنام هذه الفرصة. فقد مضت 19 سنة على ظاهرة الإفلات من العقاب في الصومال – وآن الأوان لإجراء تحقيقات وكشف الأسماء ومحاسبة المسؤولين.

وهذا الإعلان عن إقامة العدل في الصومال يفتح المجال للتأثير على سلوك أطراف النزاع ووقف الهجمات على المدنيين – – لكن التهديد بالاقتصاص من أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم سيصبح أقل تأثيراً إذا ما تأخرت التحقيقات إلى حين توطيد الأمن على الأرض.

وقد دعت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن الدولي إلى تشكيل لجنة تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع الدائر في الصومال. وينبغي على الهيئات المعنية في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للتحضير لمباشرة هذه اللجنة مهامها والتأكد من استقلالها وحيدتها وامتلاكها التمويل والإمكانيات الكافية لممارسة صلاحياتها وحصولها على أكبر قدر ممكن من التعاون من جميع الأطراف المعنية.

خلفية

تشكل محادثات جيبوتي عملية مفاوضات بين الحكومة الاتحادية المؤقتة في الصومال والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال الذي يتخذ من جيبوتي مقراً له. ويرأسها ويتوسط فيها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أحمدو ولد عبد الله.